

جامعة الإسكندرية
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إصلاح الأمم المتحدة .. نقاط جوهرية

الطالب / عامر عيد عامر عيد
ماجستير العلاقات السياسية الدولية

مادة: التنظيم الدولي

إشراف

الدكتور / نادر شعبان

خطة البحث:

مقدمة:

الفصل الأول: الأمم المتحدة: نشأتها وتطورها التاريخي وأهم مبادئها وأهدافها

- المبحث الأول: التطور التاريخي للأمم المتحدة
- المبحث الثاني: مبادئ وأهداف منظمة الأمم المتحدة
- المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة

الفصل الثاني: مبررات إصلاح منظمة الأمم المتحدة

- المبحث الأول: التحولات في النظام الدولي وانعكاسها على منظمة الأمم المتحدة

- المبحث الثاني: الخلل الهيكلي في الأمم المتحدة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن
- المبحث الثالث: الأزمة المالية والإدارية في الأمم المتحدة ومشكلاتها

التوصيات:

الخاتمة:

مقدمة:

تتصف المرحلة الحالية من مراحل تطور النظام الدولي بعدم الاستقرار الذي يتجلى بوضوح في مسلسل الصراعات المحلية والإقليمية المنتشرة في مختلف قارات العالم وفي النزاعات العرقية والطائفية التي باتت تهدد بتقويض الدول وانفراط عقد التنظيم الدولي والعودة بالمجتمع الدولي إلى شريعة الغاب.

وتعد الاختبارات النووية التي أجرتها كل من الهند وباكستان في شهر مايو من العام ١٩٩٨ التي يمكن أن تتطور إلى حرب نووية بين الدولتين، دليلاً على الوضع المضطرب للنظام الدولي الحالي، رغم انتهاء الحرب الباردة منذ قرابة عقد من الزمان.

والحق أنه منذ سنوات قلل، ساد على نطاق واسع انطباع بأن نهاية الحرب الباردة ستقود إلى ميلاد جديد للأمم المتحدة بعد أن تعثر دورها وخصوصاً فيما يتعلق بأعمال نظام الأمن الجماعي إبان فترة اشتداد الصراع الأيديولوجي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وما صاحب ذلك من كثرة استخدام حق الفيتو. ومما شجع على هذا التفاؤل، أن الأمم المتحدة توسّطت فيما بين عامي ١٩٨٧م، ١٩٩١م في إبرام مجموعة من الاتفاقيات ساعدت في إنهاء القتال بين إيران والعراق، وفي انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان، وقيام حكومة ائتلافية واسعة القاعدة في كمبوديا، وإنهاء الحرب الأهلية المزمنة في السلفادور.

بيد أن هذا التفاؤل سرعان ما تبدد بفعل عجز الأمم المتحدة البين عن القيام بدورها في حفظ السلام والأمن في عدد من المناطق الملتهبة في العالم، ومنها على سبيل الذكر الصومال، ويوغوسلافيا السابقة، ورواندا وكشمير، حيث بدا واضحاً أن هذه المنظمة العالمية تحولت إلى أداة في يد الدول الكبرى، ولا سيما منها الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن، فكان أن فقدت الأمم المتحدة استقلالها وحيادها وأصبح دورها محدوداً بالقدر الذي تسمح به تلك القوى، وبما لا يتعارض مع مصالحها. ونتيجة لهذا الوضع، تدهورت مكانة الأمم المتحدة، واستقبل السكرتير العام السابق بطرس غالي بمظاهر السخط والاحتجاج في مناطق الصراع في العالم، كما أصبحت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هدفاً للقوى المتحاربة والمتصارعة في أكثر من منطقة من مناطق النزاع في العالم، حيث وصل الأمر إلى حد احتجاز عدد من أفراد قوة حفظ السلام الدولية على يد الصرب في شهر نوفمبر عام ١٩٩٤. ويعتبر فشل الأمم المتحدة في الصومال مثلاً واضحاً لإخفاقات الأمم المتحدة وتخطيها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ تحولت المنظمة العالمية من دورها كأداة لحفظ السلام إلى أداة قهر، بل صارت متورطة في صراع الفصائل المتحاربة في الصومال. فبعد الفشل الذريع في الصومال، سمحت الأمم المتحدة للجنة مستقلة من ثلاثة أعضاء يرأسها القاضي الزامبي السابق ماثيو نغوي برفع تقرير عن عنف قوات الأمم المتحدة في الصومال. ولقد تضمن التقرير نقداً حاداً للأمين العام ولهذه القوات، إذ تم في إطار عملية تدخل الأمم المتحدة في الصومال قتل حوالي (٦) آلاف صومالي مقابل ٨١ من قوات الأمم المتحدة.

وينتقد هذا التقرير المنظمة العالمية لتخليها عن حيادها التقليدي، ويوصي في النهاية بأن تقوم الأمم المتحدة بدفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالضحايا الأبرياء في الصومال من جراء "عدوان الأمم المتحدة".^١

^١ New African, no. 319, May 1994.

بيد أنه على الرغم من كل نقائص الأمم المتحدة وإخفاقاتها السالف الإشارة إليها، إلا أنها لا تزال إحدى الأدوات الرئيسية لحل المشكلات الدولية، كما تعد رمزاً للتعاون والتنسيق البناء بين الدول، وبدونها ينفطر عقد النظام في العالم وتسود شريعة الغاب.

ولهذا وذلك، فإنه ليس من المنطقي والمعقول، وخصوصاً في تلك المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي، مسaire ما يذهب إليه البعض من المطالبة باستبدال منظمة دولية جديدة بالأمم المتحدة القائمة، وإنما المتعين إجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة في هذه المنظمة العالمية بقصد بث الفاعلية فيها وتعزيز قدرتها على تحقيق الأهداف المتوخاة من وراء إنشائها في حفظ السلام والأمن الدوليين، وإنماء التعاون الدولي وضمان احترام حقوق الإنسان.

وليست الدعوة إلى إصلاح هيكلية الأمم المتحدة وليدة اليوم، فقد طالبت بها منذ الستينيات وحتى اليوم حركة عدم الانحياز، كما أدركت الجمعية العامة للأمم المتحدة أهمية هذه المسألة حين أصدرت في عام ١٩٧٤ قراراً يقضي بإعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة والبحث في السبل المؤدية إلى تعزيز دور المنظمة وجعلها أكثر فاعلية.

وأنشأت لهذا الغرض لجنة أسمتها "اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة. كما تكررت دعوات الإصلاح مراراً من قبل الأمناء العامين للمنظمة، وتضمنتها تقاريرهم السنوية، فاشتملت على التوجيه بضرورة إقامة نظام دولي جديد يستند أول ما يستند إلى إصلاح الأمم المتحدة بوصفها المنظمة التي يتشكل فيها النظام الدولي الجديد^٢.

بل إن حركة المطالبة بإصلاح المنظمة العالمية لم تكن غائبة عن المفكرين والباحثين في الشؤون الدولية، حيث قامت مجموعة تسمى "المحامون الدوليون للسلام والعدالة" بحملة نشطة من أجل إصلاح المنظمة العالمية وذلك لكي يحل العدل والمساواة بين الدول الأعضاء محل الظلم والتفرقة. وكانت الخطوة الأولى التي اتخذتها المجموعة من أجل هذا الهدف السامي هي القيام ببيان وإبراز مختلف العيوب التي تشوب الأساس القانوني لهذه المنظمة الدولية، وذلك في شكل تقرير تم عرضه على الأمم المتحدة والأمل معقود على أن تعقب هذه المبادرة خطوات أخرى لإصلاح المنظمة العالمية^٣.

وتحرص دول العالم الثالث أكثر من غيرها على تفعيل المنظمة الدولية وذلك نظراً لتقلص هامش المناورة الذي كان متاحاً لهذه الدول في مرحلة الحرب الباردة وبعبارة أخرى، فإن زوال الاتحاد السوفييتي من خارطة العالم وما ترتب على ذلك من انفراد الولايات المتحدة ومجموعة الدول الصناعية الرأسمالية بإدارة النظام الدولي، قد أدى إلى تدني المكانة الدولية للعالم الثالث، وبالتالي فإن بث الفاعلية في الأمم المتحدة من شأنه أن يوفر بعض الأمان لهذه الدول، وأن يتيح لها قناة لتمرير مطالبها تجاه الدول المتقدمة بشأن العمل على تحسين أوضاع الجنوب وتنميته، بحكم أن الأمم المتحدة ليست فقط أداة لحفظ السلم والأمن الدوليين، وإنما هي فضلاً على ذلك ومن خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن تضطلع بدور

^٢ الوثائق الرسمية للأمم المتحدة: تقرير الأمين العام عن المنظمة المقدم إلى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة، الملحق ١، الوثيقة (A/30/1) نيويورك ١٩٨٠، ص ١.

^٣ The Universal Message, May 1992

فعال في إدارة وتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وإقامة نظام اقتصادي دولي يحقق العدل والإنصاف بين أعضاء المجتمع الدولي، غنيهم وفقيرهم.

الفصل الأول:

الأمم المتحدة: نشأتها مبادئها وأهدافها وجهازها التنظيمي

إن الأمم المتحدة تطورت بتطور التاريخي الذي ميز النظام الدولي العالمي، فأهداف الأمم المتحدة ومبادئها تنص على حماية شعوب العالم والحد من الاستبداد والظلم والقضاء على الحروب بكل وسائل وهذا حسب ميثاقها.

المبحث الأول:

التطور التاريخي للأمم المتحدة

ظهرت فكرة إنشاء منظمة دولية جديدة، أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، وذلك بعد تأكيد فشل عصبة الأمم المتحدة في الحيلولة دون قيام الحرب واندلاع نيرانها. كقد أسرع بعض حكام الدول في النقاط الفكرة وأظهروا الحماس لها، وقد انتهت بصياغة مشروع معاهدة دولية عرضت فيما بعد على الدول وتمت مناقشته في مؤتمر دولي، وصدر باسم ميثاق الأمم المتحدة.

ففيما بعد صدر تصريح الأمم المتحدة بمدينة واشنطن، وهذا التصريح تضمن اقتراح اسم "الأمم المتحدة" وتم التوقيع عليها من طرف ٦٢ دولة في ١٩٤٢. ومن ثم صدر التصريح الرابعي (الولايات المتحدة الأمريكية، وانكلترا والاتحاد السوفيتي والصين) أو ما يعرف بتصريح موسكو حول الأمن الجماعي تاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٤٣ حيث أعرب المجتمعون عن إرادتهم بحفظ السلام والأمن الدولي في إطار منظمة قائمة على المساواة في السيادة بين جميع الدول المحبة للسلام.

بعد مؤتمر طهران ودومبارتون أوكس في ١٩٤٤ توصلوا إقرار الخطوط العريضة لهيكلية منظمة الأمم المتحدة، وفي ١٩٤٥ / ٢٥ نيسان عقد مؤتمر سان فرانسيسكو، بحضور ٥٠ دولة هي الدول الواعية وهي الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي، وانكلترا، والصين، والدول الموقعة على تصريح الأمم المتحدة في ١٩٤٢ وقد وقعت على ميثاق الأمم المتحدة أو وثيقة سان فرانسيسكو. والأمم المتحدة لم تعد مغلقة فهي تضم ١٩١ دولة فقد تحولت إلى منظمة شبه عالمية.

المبحث الثاني: مقاصد وأهداف منظمة الأمم المتحدة وأهم أجهزتها

١- مقاصد الأمم المتحدة:

عددت المادة الأولى من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة، مقاصد الهيئة على الشكل التالي: حفظ السلم والأمن الدوليين، إنماء العلاقات الودية بين الدول، تحقيق التعاون

٤ محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الإسكندرية: دار الجامعية، ص، ٢٠٠

الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أخيرا جعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات.

أولا: حفظ السلم والأمن الدولي: يعتبر حفظ السلم والأمن الدولي أولى مقاصد الأمم المتحدة وتحيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدبير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإلزامها، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها^٥.

فلأمم المتحدة تحرص على الأمن الجماعي وهو الذي يقع ضمن نطاق اختصاصها والمنظمات الدولية الأخرى وهي مسؤولية دولية وليست وطنية أو إقليمية والواقع أن في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ينظم تحقيق الأمن الجماعي بهدف الحفاظ على الأمن السلم الدوليين^٦.

ثانيا: تنمية العلاقات الودية بين الدول: نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى على إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منهما تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.

ثالثا: تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية: نصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان الحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو التفريق بين الرجال والنساء^٧.

٢- مبادئ الأمم المتحدة:

نصت المادة الثانية من الفصل الأول على أن تعمل الهيئة وأعضائها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الأولى وفقا لمبادئ سبعة سردها في سبع فقرات، وهي المساواة في السيادة بين دول الأعضاء وتنفيذ الالتزامات بحسن النية، وفض المنازعات بالطرق السلمية، ومنع الالتجاء إلى القوة ومعاونة الأمم المتحدة في أعمالها، وأن تعمل المنظمة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على أساس هذه المبادئ، وأخيرا عدم التدخل المنظمة في الشؤون الداخلية لدول الأعضاء.

المبحث الثالث:

الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة:

١- الجمعية العامة:

هي الجهاز العام للمنظمة وتتمثل فيه جميع الدول الأعضاء، وهو والمنبر الذي تناقش فيه مختلف المسائل التي تهم المجتمع الدولي ومع أن الميثاق وضع الجمعية في مقدمة الأجهزة إلا أن مجلس الأمن يعد الأهم نظرا لما يتمتع من اختصاصات وصلاحيات واسعة.

^٥ رامز محمد عمار، الوجيز في المنظمات الدولية، ط. ٢٠٠٣، ص ٦١.

^٦ هشام محمد الإقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل التاريخي السياسي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٩، ص ٦٤.

^٧ رامز محمد عمار، الوجيز في المنظمات الدولية، نفس المرجع السابق، ص ٦٢-٦٥.

تتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء الأمم المتحدة، وتجتمع الجمعية العامة في دورة عادية سنوية، ويحقيق لجمعية عند الاقتضاء أن تعقد دورات استثنائية، وذلك بناء من مجلس الأمن أو الدول الأعضاء.

٢- مجلس الأمن:

يعتبر مجلس الأمن الأداة التنفيذية للأمم المتحدة، وهو أهم جهاز فيها والمسؤول الأول عن حفظ السلم والأمن الدوليين. يتكون مجلس الأمن من خمس عشر عضوا من الأمم المتحدة والصين وفرنسا وروسيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء دائمين فيها عشرة أعضاء غير دائمين^٨.

أما اختصاصات مجلس الأمن بما يخص حفظ السلم والأمن الدوليين، باعتباره الاختصاص الأساسي الذي أشرت إليه المادة (٣٦) من الميثاق، عندما عهدت إلى المجلس "بالتبغات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي" ويباشر المجلس هذا الاختصاص بوسائل مختلفة بدء من اتخاذ إجراءات تساهم في قيام المنازعات الدولية إلى سلطة التدخل المباشر متى كان من شأن استمرار النزاع تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، أو يدخل في نطاق حالات تهديد السلم *threat of the peace* أو الإخلال به *breach of the peace*، أو وقوع عمل من أعمال العدوان *act of aggression*.

أولاً: حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية

تناول الفصل السادس من الميثاق هذا الاختصاص الهام، فبين كيفية عرض المنازعة على المجلس، وما يكون له اتخاذ من إجراءات بشأن تلك المنازعات بطريقة التوصية لا القرار الملزم. وذلك تفصيل:

أ. كيفية عرض المنازعات الدولية على المجلس

المنازعات الدولية التي يختص مجلس الأمن بتسويتها بالطرق السلمية بمقتضى الفصل السادس من الميثاق هي تلك المنازعات أو المواقف التي يكون من شأن استمرارها تعريض السلم والأمن الدولي للخطر أو نشوء احتكاك دولي. ولا يدخل مجلس الأمن في المنازعات التي لا تتوفر فيها هذه الشروط إلا اتفاق أطراف النزاع على رفعها إليه.

ويمكن عرض حالات اختصاص مجلس الأمن بنظر المنازعات الدولية للقواعد التالية:

١- إذا طلب جميع الأطراف في نزاع دولي من المجلس أن يقدم توصياته بقصد حل النزاع حلاً سلمياً *pacific settlement* فلا يشترط أن يكون من شأن هذا النزاع تعريض السلم والأمن الدولي للخطر فسد اختصاص المجلس ناتج عن اتفاق جميع المتنازعين على رفع النزاع إليه.

٢- لكل دولة من أعضاء الأمم المتحدة أن تنبه المجلس إلى أي نزاع أو موقف يكون من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين.

٣- إذا أخفقت الدول المتنازعة في الوصول إلى حل بالوسائل السلمية وكان من شأن استمراره ترض السلم والأمن الدوليين للخطر، وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن المادة ٩٩ من الميثاق.

٤- للأمين العام للأمم المتحدة وللجمعية العامة كل من جانبه تنبيه المجلس إلى أية مسألة قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي.

٥- لمجلس الأمن أن يتدخل لفحص أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي، أو يثير نزاعاً ليقرر مدى تعريض هذا النزاع أو الموقف مسألة السلم والأمن الدوليين للخطر^٩.

٣- المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

^٨ نفس المرجع، ص ٩١

^٩ أحمد عبد الله أبو العلا، تطور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، مجلس الأمن في عالم متغير، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة لنشر، ٢٠٠٨، ص ٣٨-٤١.

يتألف من ٥٤ عضوا من أعضاء الأمم المتحدة تنتخبهم الجمعية لمدة ثلاث سنوات، ويعقد المجلس دورتين عاديتين على الأقل في السنة، ولكل عضو في المجلس صوت واحد. وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين المشتركين في التصويت. طبقا للمادة (٦٠) من الميثاق فإن مسؤولية تحقيق أهداف الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي تقع على عاتق الجمعية العامة وكذلك في عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت إشراف الجمعية العامة، كذلك نجد أن الميثاق قد منح المجلس جملة من السلطات، طبقا للفضل العاشر، لتمكنه من تحقيق أهداف الأمم المتحدة في هذا المجال.

فلمجلس أن يقوم بدراسات ويضع تقارير عن المسألة الدولية في أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة ويصل بها، كما له أن يواجه إلى مثل تلك الدراسات وعلى وضع مثل تلك التقارير، وله أن يقدم توصياته في أي مسألة من تلك المسائل إلى الجمعية العامة وإلى أعضاء الأمم المتحدة، وإلى الوكالات المتخصصة ذات الشأن. وللمجلس كذلك أن يقيم مشروعات اتفاقات لتعرض على الجمعية العامة عن مسائل تدخل في دائرة اختصاصه. وله أن يدعو إلى عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه، وذلك وفقا للقواعد التي تضعها الأمم المتحدة. وللمجلس أن يعتقد اتفاقيات مع أي وكالة من الوكالات المتخصصة تحدد الشروط التي على مقتضاها يوصل بينها وبين الأمم المتحدة، ويتعرض هذه الاتفاقيات على الجمعية العامة للموافقة عليها وله أن ينسق وجوده نشاط الوكالات المتخصصة بطريق التشاور معها وتقديم توصياته إليها وإلى الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة^{١٠}.

٤-مجلس الوصاية:

إن مجلس الوصاية هو عبارة عن محاولة لتحويل المستعمرات والأقاليم السابقة، من أملاك خاضعة بشكل كامل لسيطرة وسلطة الدول الاستعمارية إلى نظام جديد يركز على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لمصالح أهل هذه الإقليم.

٥-محكمة العدل الدولية:

تعتبر هذه المحكمة الأداة القضائية الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة. تتكون المحكمة من ١٥ قاضي ينتخبون بغض النظر عن جنسيتهم، ويتم انتخابهم بواسطة الجمعية العامة ومجلس الأمن من قائمة يعدها الأمين العام، والناخبون في الجمعية هم جميع الدول الأعضاء ويبلغ عددهم اليوم ١٩١ دولة^{١١}.

الفصل الثاني:

مبررات إصلاح منظمة الأمم المتحدة

المبحث الأول: التحولات في النظام الدولي وانعكاسها على منظمة الأمم المتحدة

^{١٠} إبراهيم أحمد خليفة، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الأفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة، (دراسة في الطبيعة القانونية للقاعد الدولية لتنمية)، الأزاريطة، دار الجامعة الجديدة، ط٢٠٠٧، ص٩٩-١٠٠.

^{١١} نفس المرجع السابق، ص٩١-٩٢.

١ -الاتجاه نحو العالمية.

٢ -ظهور أنواع جديدة وخطيرة من المشكلات والأزمات الدولية.

٣ -الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

٤ -تنامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية.

وفيما يلي نوضح الاعتبارات التي تدعو إلى إصلاح الأمم المتحدة:

١ -الاتجاه نحو العالمية:

فلقد أصبحت المشكلات التي يواجهها عالم ما بعد الحرب الباردة تتسم بعالمية النطاق من حيث نشأتها وآثارها، بحيث لا يمكن مواجهتها إلا من خلال العمل الجماعي المنسق.

ومن ذلك مشكلات تحرير التجارة الدولية، والغذاء، والطاقة، والبيئة، واللاجئين، وأعلى البحار، والحد من التسلح، وخطر إجراء التجارب النووية. ولا شك أن المعالجة الفعالة والمواجهة السلمية لمثل هذه المشكلات وغيرها تقتضي تعديل البنيان الهيكلي للأمم المتحدة من حيث كونها تمثل منطق العمل الجماعي من ناحية، كما أنها تساعد من خلال المفاوضات الجماعية التي تتم في إطارها على التوصل إلى اتفاقات وبرامج عمل تستهدف مواجهة هذه المشكلات بأسلوب جماعي منسق من ناحية أخرى.

٢ -ظهور أنواع جديدة وخطيرة من المشكلات والأزمات الدولية:

أدى انسحاب القوتين العظميين (الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية) من سباق الصراع على النفوذ في مناطق عديدة إلى زعزعة الاستقرار في بعض هذه المناطق بعد ترك ساحتها لصراعات القوى المحلية والإقليمية.

ولقد أدى هذا الوضع إلى ظهور بعض الأزمات من نوع خاص، من الصعب تصور وجودها في ظل مرحلة القطبية الثنائية، حيث كان مجرد نفوذ إحدى القوتين العظميين يستدعي نفوذ القوة المنافسة.

ومن ناحية أخرى، فقد ترتب على انهيار المعسكر الاشتراكي ثم تفكك الاتحاد السوفييتي، انفجار مشكلة القوميات والصراعات العرقية والدينية والطائفية، ليس فقط في دول المعسكر الاشتراكي وإنما في أنحاء عديدة من أوروبا والعالم ومن المؤكد أن أحد المصادر الهامة للصراعات الدولية سيكون من الآن فصاعداً، اضطرابات وقلقل مدنية ذات جذور عرقية تتصاعد وتتفجر عبر الحدود القومية، هذا إلى جانب مشكلات الحدود التي قد تم ترسيمها بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية.

كما أن الفقر سيكون عاملاً لزعزعة الاستقرار، فأكثر من بليون شخص حالياً (أي ربع سكان الأرض) يعيشون تحت خط الفقر. فإذا ما أضفنا إلى ذلك كله، هذا الكم الكبير من المشكلات والأزمات الإقليمية الأخرى التي هي من مخلفات مرحلة الاستقطاب والحرب الباردة، كما هو

الشأن في كمبوديا وكوريا وأنغولا وموزمبيق وقبرص، لأمكننا أن نتصور حجم العبء الواقع على عاتق الأمم المتحدة في المرحلة الراهنة من مراحل تطور النظام الدولي التي تتسم بسرعة تتابع الأحداث وعدم الاستقرار.

ولزيادة الإيضاح، فقد أدت الحروب والمجاعة إلى وجود ١٧ مليون لاجئ و ٢٠ مليون مشرد في العالم يتعين على الأمم المتحدة العمل على إعادة توطينهم، كما أصبح متعيناً على المنظمة الدولية أن تكون حاضرة بقواتها المسلحة، ليس فقط لقمع العدوان أو الفصل بين القوات أو تثبيت وقف إطلاق النار وإنما أيضاً للإشراف على انتخابات هنا أو هناك (كمبوديا، موزمبيق، الصحراء الغربية، الجزائر) أو حماية الأقليات (العراق) أو تأمين إيصال إمدادات الإغاثة لمنكوبي الحرب كما حدث في (البوسنة والهرسك، الصومال) الخ.

إن إلقاء نظرة فاحصة إلى حجم وتكاليف انتشار قوات تابعة للأمم المتحدة في مناطق عديدة من العالم الآن، كفيل بإلقاء الضوء على ضخامة حجم الأزمة التي تواجهها الأمم المتحدة.

فحتى نهاية عام ١٩٩٠م، لم يكن عدد هذه القوات يتجاوز ١٠,٠٠٠ مقاتل، وصل الآن إلى ٢٢٥٠٠ جندي وعنصر من عناصر الشرطة المدنية، يخدمون في ١٦ بعثة في بلدان شتى من العالم، وارتفعت تكلفة هذه القوات سنوياً من ٧٠٠ مليون دولار إلى حوالي ٣ مليارات دولار.

٣ - الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

يتسم عالم اليوم بتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، حتى إن فرض عقوبات اقتصادية شاملة على دولة معينة قد يلحق أضراراً بمصالح دولة أخرى شريكة لتلك الدولة.

مثال على ذلك، أن تركيا قد تضررت من استمرار الحظر المفروض على العراق وذلك لأن حظر تصدير النفط العراقي يحرم تركيا من الرسوم التي تجنيها من جراء مرور النفط العراقي عبر خط الأنابيب الذي يمر في أراضيها.

كما أن روسيا باعتبارها دائنة للعراق منذ ما قبل غزو الكويت، قد تضررت من استمرار فرض العقوبات الدولية على العراق لأن هذه الاستمرارية تعني حرمان روسيا من استرداد أموالها من العراق ولعلاج هذا الوضع يجب أن تلحق المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة باتفاقات مناسبة ترتب التزامات لمساعدة الدولة (أو الدول) الثالثة المتضررة^{١٢}.

٤ - تنامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية:

كتلك المعنية بالبيئة، أو حقوق الإنسان، أو حقوق المرأة، والشركات متعددة الجنسية، والأفراد والتنظيمات الشعبية في السياسات العامة المحلية والخارجية كما عجزت بعض النظم عن حفظ الأمن والنظام في بلادها بشكل انهارت معه سلطة الدولة وانتشرت أعمال السلب والنهب والاختصاب. ولا شك أن هذا التطور يثير التساؤل عما إذا كان الطابع الحكومي الخالص للأمم المتحدة مازال مناسباً للنظام الدولي الحالي.

^{١٢} Japan Review of International Affairs Vol 7, no 3, summer1993

المبحث الثاني:

الخلل الهيكلي في الأمم المتحدة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن:

أ-الخلل على مستوى الجمعية العامة: لقد سلّبت الدول الكبرى إرادة الجمعية العامة من خلال الاستحواذ على أهم الاختصاصات التي من المفترض أن تكون بيد الجمعية العامة واحتكارها من قبل المجلس^{١٣}. ويتجلى ضعف الجمعية العامة للأمم المتحدة في عشرات القضايا التي واجهتها منذ عام ١٩٤٥ وحتى اليوم، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي تعد أبرز تحدي أمام المنظمة. ولقد حرصوا واضعو الميثاق، ومن البداية على تقييد دور الجمعية العامة وحصر سلطاتها وتهميش دورها في القضايا المهمة، فضلا على عدم إلزامية توصياتها، وذلك لصالح مجلس الأمم الذي استأثر بكافة الصلاحيات المهمة.

ب-الخلل على مستوى مجلس الأمن: تعاني تشكيلية المجلس، خلال واضحا فقد زادت في الأمم المتحدة من ٥١ عضو عام ١٩٤٥ إلى ١٨٤٥ عضو في ١٩٩٣ وهي اليوم ١٩٦ عضوا، بينما زدت المقاعد المخصصة للدول في مجلس الأمن من ١١ عضوا ١٩٩٥ إلى ١٥ عضوا ١٩٦٣، وعليه يمكن القول إن من أكبر العيوب التي تشوب مجلس الأمن هي عدم ملائمة تشكيلته الحالية لخريطة موازن القوى الجديدة في النظام الدولي الراهن^{١٤}. ويشار هنا إلى أن فكرة السباق لعضوية مجلس الأمن تعود بشكل مباشر إلى رغبة كل من اليابان وألمانيا للانضمام لنادي أصحاب العضوية الدائمة حيث يريان أنهما تحمّلان نسبة كبيرة في ميزانية المنظمة تصل إلى ١٧%^{١٥}.

ولقد نتج من هذا الخلل تركيبة المجلس ففقد أصبح يبدو وكأنه حكومة أقلية تمارس وظائفها بطريقة دكتاتورية، وتتمتع بسلطات وصلاحيات مطلقة في غياب أية رقابة سياسية، وتتمتع بسلطات وصلاحيات مطلقة في غياب أية رقابة سياسية وقضائية.

إضافة إلى الخلل الموجود على مستوى تشكيلة المجلس، هناك أيضا خلل آخر يتعلق بطريقة التصويت داخل المجلس وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن مشكلة الفيتو، وحق الفيتو هو سلاح سياسي في يد هذه الدول لحماية مصالحها، وإذا كان هذا هو منع فعلا الأمم المتحدة وأضعف المجلس في قيام بمهامه، فإن البعض يرى أن فشل وضعف مجلس الأمن لا يعود فقط إلى استعمال حق الفيتو، وإنما أيضا إلى واقع القوة التي يمثلها الفيتو هي المسنولة كذلك عن منع المجلس من العمل^{١٦}.

إضافة إلى ذلك إن تهديدات الدول الدائمة العضوية باستخدام الفيتو، أو مما تسميه الكاتبة سيلين ناهوري Céline nahory الفيتو الخفي hidden veto جعلت من المجلس جهازا غير ديمقراطي وغير شرعي، وغير فعال.

المبحث الثالث:

^{١٣} فتيحة ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. ٢٠١١، ص ١٨.

^{١٤} ميروزك غضبان، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، الجزائر: دوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤، ص ١٣٠.

^{١٥} محمد وليد إسكاف، إصلاح الأمم المتحدة أو الشرعية الدولية، الحوار المتمدن العدد ٢٠٠٥، ١٣٠٧، www.alhiwar.org.

^{١٦} ميروزك غضبان، نفس المرجع السابق، ص ١٣٠.

الأزمة المالية والإدارية ومشكلات الأمم المتحدة:

أ- الأزمة المالية:

هي أزمة مزمنة قديمة، من الستينيات إلى اليوم، ويمكن حصر الأسباب فيما يلي تعدد نظم الميزانية، عدم الاتفاق حول أسس ومعايير توزيع الأعباء، غياب الشفافية في عملية الإعداد والرقابة على الميزانية، الامتناع عن دفع الحصص أو تأخير سدادها، وتساهم الدول الثماني الكبرى بحوالي ٧٥- بالمائة أي ٣/٤ من الميزانية، وهذا ما يفسر هيمنة هذه الدول الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية فإذ أخذنا مثلاً ميزانية العام ٢٠١٠ / ٢٠١١ نجد أنه إلى غاية تاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٠ دفعت ٩٦ دولة فقد مجموع ١٩٦ دولة عضو في الأمم المتحدة، حصتها كاملة. ويمكن أن نقول أنها استخدمت الدول الكبرى مساهمتها المالية كسلاح للضغط على المنظمة، إضافة إلى الأزمة الإدارية في الأمم المتحدة، صعوبات التوظيف في المنظمة الدولية، ضعف التنسيق، مشاكل الاتصال والعلاقات في العمل بالأمم المتحدة، مشاكل إدارة الموارد البشرية في المنظمة^{١٧}.

كذلك عدم كفاية الموارد المالية والعسكرية، فمن أسباب ضعف المنظمة العالمية، عدم امتلاكها موارد اقتصادية وعسكرية خاصة بها، فهي تعتمد بشكل تام على الدول الأعضاء، أو على بعضها على الأقل في القيام بمهامها، إذ إن الأمم المتحدة لا تستطيع حتى استخدام أرصدة المؤسسات المالية والتجارية والدولية.

فالقيام بذلك يعتمد هو الآخر على قرارات من الدول الأعضاء. كما أن وسيط الأمم المتحدة لا يستطيع أن يتعهد بأن يقدم البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي قروضاً للأطراف المتنازعة. وإذا كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يمكنها -من الناحية النظرية- تجميع مواردها وتعزيز سلطة المنظمة، إلا أن هذا النمط من التعاون نادراً ما يحدث.

ومن جهة أخرى، فإن كثيراً من الدول ممتنعة عن سداد حصتها المالية للمنظمة الدولية، وهذا ما أداخلها إلى، تحت وطأة الإفلاس المالي، فوفقاً للأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة في فبراير ١٩٩٧م، فإن الدول الأعضاء مدينة بأكثر من ٣ بلايين دولار للمنظمة.

ولقد تفاقمت الأزمة المالية للأمم المتحدة على نحو بات يهدد بتقليص حجم عمليات حفظ السلام التي تقوم بها. ومن المفارقات في هذا الشأن أن أكثر الدول الأعضاء قوة في الأمم المتحدة هي أكثرها مديونية تجاهها، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إنها مدينة للمنظمة الدولية بمبلغ ١,٦ بليون دولار. وجدير بالذكر أن إدارة كلينتون قامت في شهر يناير من عام ١٩٩٦م بتخفيض مساهمة الولايات المتحدة المالية في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة من ٣١% إلى ٢٥%، ورغم ذلك فإن الجمهوريين في الكونغرس يريدون خفضاً أكبر من هذه النسبة.

وبسبب أزمته المالية، عجزت الأمم المتحدة عن سداد مستحقات الدول التي تشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام سواء بالجنود أو المعدات، ومن ثم ارتفعت مديونية المنظمة الدولية نحو هذه الدول، حتى بلغت أكثر من ٣٥٠ مليون دولار في مطلع عام ١٩٩٤م، مما جعل هذه الدول وأغلبها من الدول النامية تلوح بأنها لن تستطيع الاستمرار طويلاً في مشاركتها في عمليات حفظ السلام إذا لم تحصل على مستحقاتها المالية من الأمم المتحدة. وكحل مؤقت لهذه المشكلة، أعلن جوزيف كونور الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية، أنه سيتعين على المنظمة الدولية أن تقترض من صندوق حفظ السلام التابع لها لسداد أموال إلى دول أرسلت قواتها في مهمات تابعة للأمم المتحدة^{١٨}.

^{١٧} فتيحة ليتيم، نفس المرجع السابق، ص، ٢٢.

^{١٨} إصلاح الأمم والم المتحدة... لماذا.... ومتى... وكيف؟ <http://siironline.org/alabwab/-center/010.html>

فما يمكن أن نقول إن الأمم المتحدة تعاني مجموعة من المعوقات المالية والتنظيمية التي جعلتها غير قادرة على مواكبة التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي وذلك بسبب تضخم الجهاز الإداري وعدم فاعلية الأجهزة المكتبية. فبانتهاج الحرب الباردة، لم يعد جهاز الخدمة المدنية بالمنظمة العالمية مناسباً للمهام الجديدة والمتزايدة التي أصبحت تضطلع بها، وهو ما دعا الأمين العام السابق د. بطرس غالي أن يعلن منذ بدء توليه مهام منصبه في مستهل عام ١٩٩٢م أنه "يعتزم هز كيان الأمم المتحدة المترهل إدارياً، وأن منظمتنا قد تحولت من هيئة للتشاور والنقاش إلى مؤسسة تنفيذية بدرجة متزايدة، الأمر الذي يستلزم تغيير الإدارة والتنظيم المالي"^{١٩}.

ب. مشكلات الأمم المتحدة:

تعاني الأمم المتحدة مجموعة من المعوقات المالية والتنظيمية التي جعلتها غير قادرة على مواكبة التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي وذلك بسبب تضخم الجهاز الإداري وعدم فاعلية الأجهزة المكتبية. فبانتهاج الحرب الباردة، لم يعد جهاز الخدمة المدنية بالمنظمة العالمية مناسباً للمهام الجديدة والمتزايدة التي أصبحت تضطلع بها، وهو ما دعا الأمين العام السابق د. بطرس غالي أن يعلن منذ بدء توليه مهام منصبه في مستهل عام ١٩٩٢م أنه "يعتزم هز كيان الأمم المتحدة المترهل إدارياً، وأن منظمتنا قد تحولت من هيئة للتشاور والنقاش إلى مؤسسة تنفيذية بدرجة متزايدة، الأمر الذي يستلزم تغيير الإدارة والتنظيم".

وتتمثل أهم مظاهر التضخم والترهل الإداري فيما يلي:

أولاً: بعض المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة قد أصبحت زائدة عن الحاجة وتمثل عبئاً ثقيلاً على ميزانية المنظمة العالمية مما يقتضي إدماج بعضها فيما يماثلها في التخصص للتخفيف من هذا العبء، مثال ذلك أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) يمكن إدماجه بسهولة في منظمة الجات. وكثيراً ما كانت الأمم المتحدة تستجيب للدعوات التي توجه إليها والرامية إلى إجراء إصلاحات هيكلية فتنشئ جهازاً بيروقراطياً جديداً يؤدي إلى تخطي اللجان والهيئات والمنظمات^{٢٠}.

ثانياً: تزايد عدد العاملين في الأمم المتحدة الذي وصل إلى ١٥ ألف شخص. وكذلك تزايد عدد مساعدي الأمين العام. حيث يجب أن يقتصر العدد على ثمانية مساعدين، لكن الواقع يقول إن عددهم عشرون مساعداً و٢٧ نائباً، وهو ما دفع كوفي عنان إلى تخفيض عددهم، حيث قام بتخفيض الوظائف العليا في المنظمة العالمية ولم يستثن إلا جيمس جيوناه (من سيراليون) الذي يتولى شؤون القرن الأفريقي.

^{١٩} د. عطية حسين أفندي، "الخدمة المدنية في الأمم المتحدة وضرورة التطوير"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٧، يوليو سنة ١٩٩٤، ص ١٨.

^{٢٠} International Economic Insights, September- October 1993.

ثالثاً: مجلس الأمناء الذي ورثته الأمم المتحدة من عصبة الأمم والمكون من ٣٩ دولة بلا وظيفة ولا دور سوى طبع أعمال اجتماعاته بست لغات وإغراق المنظمة بتكاليف باهظة تزيد من أزمته المالية^{٢١}.

رابعاً: ضعف الكفاية الإدارية نتيجة قلة برامج التدريب وخضوع التعيين في المناصب الإدارية العليا بالمنظمة للمجاملات وليس لاعتبارات الكفاية.

خامساً: تداخل الأنشطة بعضها ببعض في عدد من الهيئات المختلفة التابعة للأمم المتحدة في قضايا متشابهة، في حين أن عدداً آخر من الأجهزة مثل منظمة الأغذية والزراعة تعد منظمات مستقلة تماماً وتتمتع بميزانية خاصة^{٢٢}.

ومن صور التداخل، أن مسائل العلم والتقنية تدخل في اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي كليهما، وعدم وجود تحديد دقيق لمسؤوليات كل من هذين الجهازين في هذا المجال، كما أن هناك تداخلاً بين مسؤوليات الجمعية العامة والمجلس بخصوص تخطيط التنمية.

سادساً: عدم توافر كوادري دبلوماسية لدى الأمم المتحدة تتمتع بكفاية عالية للقيام بمهام الوساطة بين أطراف النزاعات، مما يضعف من قدرة المنظمة العالمية على ممارسة الدبلوماسية الوقائية. وقد أشار الدكتور بطرس غالي أمين عام الأمم المتحدة السابق في مؤتمر صحفي عقده في نيويورك في ٥ يناير سنة ١٩٩٥ م إلى أن "من المشكلات الأساسية التي تعوق مجهودات الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، صعوبة العثور على أفراد رفيعي المستوى يتمتعون بخبرات وقدرات دبلوماسية وبالأستعداد لتمثيل الأمين العام"^{٢٣}.

سابعاً: عدم كفاية الموارد المالية والعسكرية، فمن أسباب ضعف المنظمة العالمية، عدم امتلاكها موارد اقتصادية وعسكرية خاصة بها، فهي تعتمد بشكل تام على الدول الأعضاء، أو على بعضها على الأقل في القيام بمهامها، إذ إن الأمم المتحدة لا تستطيع حتى استخدام أرصدة المؤسسات المالية والتجارية والدولية.

فالقيام بذلك يعتمد هو الآخر على قرارات من الدول الأعضاء. كما أن وسيط الأمم المتحدة لا يستطيع أن يتعهد بأن يقدم البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي قروضاً للأطراف المتنازعة. وإذا كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يمكنها -من الناحية النظرية- تجميع مواردها وتعزيز سلطة المنظمة، إلا أن هذا النمط من التعاون نادراً ما يحدث.

ومن جهة أخرى، فإن كثيراً من الدول ممتنعة عن سداد حصتها المالية للمنظمة الدولية، ففي عام ١٩٩٥ م، لم تدفع سوى ٧٨ دولة من مجموع الدول الأعضاء وعددها ١٨٥ دولة،

^{٢١} د. عطية حسين أفندي، الخدمة المدنية في الأمم المتحدة وضرورة التطوير، مجلة السياسية الدولية، العدد ١١٧، يوليو سنة ١٩٩٤ م.

^{٢٢} المصدر السابق.

^{٢٣} صحيفة الحياة اللندنية، العدد ١١٦٤٤، ٦ يناير سنة ١٩٩٥ م.

أقسامها للأمم المتحدة، وباتت المنظمة ترزح تحت وطأة الإفلاس المالي، فوفقاً للأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة في فبراير ١٩٩٧م، فإن الدول الأعضاء مدينة بأكثر من ٣ بلايين دولار للمنظمة.

ولقد تفاقمت الأزمة المالية للأمم المتحدة على نحو بات يهدد بتقليص حجم عمليات حفظ السلام التي تقوم بها. ومن المفارقات في هذا الشأن أن أكثر الدول الأعضاء قوة في الأمم المتحدة هي أكثرها مديونية تجاهها، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إنها مدينة للمنظمة الدولية بمبلغ ١,٦ بليون دولار. وجدير بالذكر أن إدارة كلينتون قامت في شهر يناير من عام ١٩٩٦م بتخفيض مساهمة الولايات المتحدة المالية في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة من ٣١% إلى ٢٥%، ورغم ذلك فإن الجمهوريين في الكونغرس يريدون خفضاً أكبر من هذه النسبة.

وبسبب أزمته المالية، عجزت الأمم المتحدة عن سداد مستحقات الدول التي تشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام سواء بالجنود أو المعدات، ومن ثم ارتفعت مديونية المنظمة الدولية نحو هذه الدول، حتى بلغت أكثر من ٣٥٠ مليون دولار في مطلع عام ١٩٩٤م، مما جعل هذه الدول وأغلبها من الدول النامية تلوح بأنها لن تستطيع الاستمرار طويلاً في مشاركتها في عمليات حفظ السلام إذا لم تحصل على مستحقاتها المالية من الأمم المتحدة^{٢٤}. وكحل مؤقت لهذه المشكلة، أعلن جوزيف كونور الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية، أنه سيتعين على المنظمة الدولية أن تقترض من صندوق حفظ السلام التابع لها لسداد أموال إلى دول أرسلت قواتها في مهمات تابعة للأمم المتحدة.

ثامناً: عدم وجود توازن بين أجهزة المنظمة، حيث تمت إعادة هيكلة دور الأمم المتحدة على نحو أدى إلى تعاضل دور مجلس الأمن على حساب دور الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية.

وتبرز خطورة هذا الوضع في ضوء الاعتقاد السائد بأن مجلس الأمن هو الجهاز الوحيد في الأمم المتحدة الذي يتمتع بسلطة الجزاء، فهو بمنزلة جهاز بوليس دولي. ومن ثم يمكنه استخدام تدابير عقابية عديدة ضد الدول تصل أحياناً إلى حد استخدام القوة المسلحة.

ونظراً لأن سلطات المجلس سلطات تقديرية ولا تخضع لأي نوع من الرقابة التشريعية أو القضائية، فإن تطبيق نظام الأمن الجماعي في ظل موازين القوى الحالية يمكن أن ينطوي على مخاطر حقيقية.

ذلك أن تشغيل هذا النظام أو تعطيله أصبح يتوقف في المقام الأول على إرادة الدول الأقوى في المجلس وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، وبما يخدم مصالح هذه الدول.

يقول الأستاذ محمد تاج الحسيني في ندوة عقدتها أكاديمية المملكة المغربية في أكتوبر ١٩٩١م "لقد أصبح مجلس الأمن يتوسع -نتيجة للسلطة التقديرية التي يتمتع بها- في مفهوم حالات تهديد السلم والعدوان، كما أن هذه الصلاحية الواسعة أصبحت تتعرض لمظهر جديد من الهيمنة يتمثل في تسخير المنظمة العالمية في خدمة المصالح الحيوية للقوى العظمى. وبصفة عامة فإن استفحال ظاهرة التدخل قد تمخض ليس فقط عن التراجع في مصداقية الأمم

^{٢٤} د. بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة بين متناقضات المرحلة الانتقالية والمسؤولية المشتركة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٧، يوليو سنة ١٩٩٤م.

المتحدة، بل إن التفاعل في المصالح الدولية أخرج الكثير من القضايا التي كانت تعد من صميم الاختصاص الداخلي إلى المجال الدولي. كما أن المعيار القانوني لم يعد هو الأساس، بل أصبح المعيار بالدرجة الأولى سياسياً، وهي وضعية لم تعد الكثير من الدول قادرة معها على الاحتماء حتى بالقانون الدولي لمنع تدخل الآخرين في شؤونها^{٢٥}.

وهكذا يتضح أن هيكلية القطب الواحد التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة قد اقترن بها تعاظم دور مجلس الأمن وتحوله إلى أداة تستخدمها الدول الكبرى أحياناً لتصفية حسابات معلقة في العالم الثالث تنتمي إلى مرحلة الحرب الباردة.

وبالمقارنة، فإن الجمعية العامة التي تضم في عضويتها ١٨٥ دولة لا تتمتع بما يتمتع به مجلس الأمن من سلطات، فقراراتها ليست ملزمة. إذ لا يحتوي ميثاق الأمم المتحدة أي نص يتضمن وجوب تنفيذ قرارات الجمعية.

فإذا اختارت دولة معينة ألا تلتزم بالقرارات الصادرة من الجمعية العامة، فإن الميثاق لا يرتب على ذلك أية عقوبة يمكن أن تفرض على تلك الدولة. وهكذا تظل قرارات الجمعية العامة في الأمور الهامة جداً، حبراً على ورق.

ويؤكد ذلك القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة في شأن الغزو السوفييتي لأفغانستان، إذ ظلت الجمعية الموقرة على مدى عشر سنوات تصدر القرارات التي تطالب الاتحاد السوفييتي بسحب قواته، لكن موسكو لم تعر ذلك اهتماماً.

والواقع أن اختلال التوازن بين المجلس والجمعية على هذا الوجه قد أدى -وفقاً لمورجانتو - إلى "إصابة الأمم المتحدة بانفصام الشخصية نتيجة لعدم اكتراث المجلس بها، وربما كان هذا الوضع مقبولاً في حاله كون الجمعية مجرد هيئة استشارية محدودة الأعضاء وليس الهيئة التي تمثل أقطار العالم قاطبة. إن هذا التوزيع في الاختصاصات بين المجلس والجمعية يشكل في الواقع شذوذاً دستورياً مروعاً"^{٢٦}.

التوصيات:

- إدخال إصلاحات على هيكلية الأمم المتحدة، لا سيما العضوية في مجلس الأمن الدولي، وذلك بإدخال أعضاء جدد إليه من قارات مختلفة، وأن يأخذ بعين الاعتبار حجم الدولة وعدد سكانها، وفعاليتها على المسرح الدولي، حيث أن التركيبة الحالية لمجلس الأمن لا تعكس بالضرورة قوة الدولة أو أهميتها على صعيد العلاقات الدولية.
- أو توسيع عضوية مجلس الأمن من خلال عضوية الكتل السياسية والإقليمية، وأن يكون هناك تداول لحق النقض من قبل هذه الكتل، وألا يكون حق النقض مقصوراً على

^{٢٥} فهمي هويدي، الوجه الآخر للنظام العالمي الجديد، مجلة المجلة، عدد ٦٢٢، ٨ - ١٤ يناير سنة ١٩٩٢م.

^{٢٦} مورجانتو، هانز: السياسة بين الأمم، الصراع من أجل السلطان والسلام، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ج٣، ص ١٢٨.

الدول الخمس دائمة العضوية، بل يكون من نصيب الدولة التي ترأس الكتلة، أي توزيع حق الفيتو على كتل مختلفة المصالح، حيث أن تمثيل كتل دولية مع صلاحية الفيتو " كالجمعة العربية، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي، مجموعة السبعين، عدم الانحياز، جنوب شرق آسيا الخ). يمكن أن يحمي الدول الضعيفة.

. اعتبار مجلس الوصاية من الهيئات العامة للأمم المتحدة، باعتبار ذلك من مخلفات الماضي كونه يرمز إلى حقبة تاريخية سينة مرت بها العلاقات الدولية، فضلا عن أنه يرمز إلى حقبة الاستعمار التي طالما اكتوت الشعوب بنارها، وبالتالي استحداث هيئة مكانه تقوي العلاقات بين الشعوب وتعززها وليس بين الحكومات فقط، وتعمل على أفضل وأرحب، والانفتاح على الثقافات الأخرى باعتبار ذلك رفدا أساسيا للتسامح.

. اعتبار قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات ذات طابع إلزامي، حيث لا يعقل أن تبقى مجموعة قليلة من الدول تتحكم في مسيرة العلاقات الدولية، سيما أن عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ١٩١ دولة من مجموع العالم، وبالتالي فإن القرارات التي تصدر عن الجمعية العامة هي قرارات أكثر دقة وموضوعية ولا تستند فقط إلى مصلحة الدولة، بقدر ما تعبر عم حالة قائمة تستدعي الموضوعية، وبالتالي إعطاء مصداقية أكبر لهذه القرارات باعتبارها تعبيراً عن ديمقراطية أممية، هذا إلى جانب أنها تؤكد على مبدأ مهم من مبادئ المنظمة الدولية والمتمثل بالمساواة في مستوياته المختلفة.

. تفعيل دور الاتحاد من أجل السلام في الوقت الذي تصل فيه مناقشات في مجلس الأمن حول قضية معينة مرحلة خطيرة، ولا تستطيع الدول الأعضاء اتخاذ قرار يمكن عندها تفعيل الاتحاد من خلال الجمعية العامة.

. إنشاء جيش للأمم المتحدة، وليس القوات المسلحة من دول الأعضاء وأن يكون هذا الجيش تحت إمرة هيئة أركان إما قارية، أي أن تنتخب كل قارة ممثلاً لها، وأن يكون تحت إمرة الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن، وليس كما ورد في المادة ٤٧ من الميثاق الأمم المتحدة التي تشترط تشكيل لجنة أركان حرب القوات المسلحة الواردة في المادة ٤٣ من الدول الدائمة العضوية.

. تفعيل الدبلوماسية الوقائية والتي من شأنها أن تمنع تعكير صفوة العلاقات الدولية، أو نشوب نزاعات وصراعات بين الدول، أو أن يكون في الإمكان السيطرة على الموقف قبل فوات الأوان، وذلك بالإستناد إلى المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة والتي تدعو إلى اتخاذ التدبير المشتركة والفعالة كافة لمنع الأسباب التي تهدد السلم، إلى جانب تفعيل الأنواع الدبلوماسية الأخرى وطرقها، التي من شأنها أن تعزز السلم والأمن الدولي.

. تطبيق القارات الصادرة عن الأمم المتحدة على جميع الحالات دون انتقائية، فملاحظ تاريخياً أن القرارات الصادرة من الأمم المتحدة لا تؤخذ رزمة واحدة فيما يخص الإلزامية والتطبيق، حيث تخضع هذه القرارات إلى مصالح الدول الكبرى وتحالفاتها، حتى أنها أبقت الأمم المتحدة عاجزة عن تنفيذ قراراتها منذ خمسين عاماً أو أكثر، في الوقت الذي طبقت فيه القرارات على بعض الدول فوراً وبطريقة انتقائية.

. أن يكون تعيين الأمين العام للأمم المتحدة، مباشرة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، اختياراً وترشحاً، وليس من خلال توصية مجلس الأمن للجمعية العامة الواردة في المادة ٩٨ من الميثاق، وأن توسع صلاحيات الأمين العام لتشمل ما إذا كان الفعل يهدد الأمن والسلم الدولي، وليس تنبيه مجلس الأمن بأن هذا الفعل يهدد السلم والأمن فقط وذلك حسب ما وردا في المادة ٩٩ من الميثاق.

. على الأمم المتحدة أن تخرج من الدائرة الضيقة لعملها والمتمثل بالأمن والسلم الدولي فقط فعلى الرغم من أعمال الأمم المتحدة التي تمتد إلى ميادين شتى سواء أكانت إنسانية أو تنموية أو ثقافية أو اقتصادية، إلا أن العمل الأمني يطغى على نشاطاتها في الإجمال، وهذا يتطلب أن تتجه الأمم المتحدة أكثر إلى الأعمال والنشاطات الأخرى وأن تبدي

اهتماما ملحوظا بها، إن موضوعات كالتعليم ومكافحة الأمية، والتنمية، والبيئة، ومكافحة الأمراض المعدية والديمقراطية و حقوق الإنسان ، لها من أهمية ،فموضوعات البيئة والتنمية والتعليم وغيرها لها علاقة مباشرة مع حاجات الإنسان الأساسية، فكلما كانت مصانة كان الأمن والسلم الدوليان مصانين. ولو على الصيد الداخلي الدولي، وهذا يؤد إلى عدم تصدير الأزمات أو البحث عن تلبية للاحتياجات علة حساب الآخرين.

الأمم المتحدة هي المخولة بمعاقة الدول واستخدام القوة ضدها استنادا إلى ميثاقها ليس دولة، ومن هنا فإن الأمم المتحدة عليها رقابة أسلحة الدمار الشامل ونزعها، هذا إلى جانب إنتاج الأسلحة وتصديرها وبيعها، من الدول كافة حسب أحكام قواعد القانون الدولي، دون انتقائية، وازدواجية في المعايير، إن كل المبررات التي تساق من حين لآخر حول آليات نزع الأسلحة وسياستها أو مراقبتها أو منع بيعها أو حظرها على بعض الأطراف دون الأخرى، لا ترقى إلى دراجة الموضوعية وإقناع ، حيث أن كثيرا من المبررات واهية وسطحية ، يراد منها امتصاص غضب الشعوب والحكومات على حد سواء.

الخاتمة:

وبعد، نستطيع القول إن النظام العالمي شهد مجموعة من التطورات والتغيرات المتلاحقة على الساحة الدولية، الأمر الذي لم تشهده العلاقات الدولية من ذي قبل، لقد أدت هذه التطورات إلى ظهور مجموعة من القيم والمبادئ التي أصبحت يستند إليها النظام العالمي الحالي، وبالتالي فالأمم المتحدة هي واحدة من تلك الإفرازات الراهنة، والتي تنطوي تحت لوانها جميع الدول العالم تقريبا، فعلى الرغم من كل التطورات التي أصبت النظام الدولي إلا أنها لم تصب الأمم المتحدة من الناحية الجوهرية، وما حصل ما هو إلا تحميل لدورها.

مازالت الأمم المتحدة تبحث عن دورها في ظل تضارب المصالح في محيط العلاقات الدولية الراهن وإذا كان النظام العالمي وتفاعله يعني تفاعل القوى بين الدول والقوى الفاعلة والمؤثرة في المسرح الدولي بأشكاله الثنائية والمتعددة والأحادية وتوازنها. فإن التنظيم الدولي يعني المؤسسات والمنظمات الأممية والعلاقات القانونية والتي تتفاعل لكي تشكل النظام الدولي القائم، ونستنتج أن الأمم المتحدة لم تتغير من الناحية العملية، إنما الذي تغير هو ميزان القوى في النظام الراهن العالمي، والذي انعكاس بدوره على المنظمة الدولية باعتبارها مرآة النظام الدولي الحالي.

وعليه فإن الإصلاحات والتغيرات المنشودة على هياكل الأمم المتحدة لا تعني تغيرات سطحية أو بسيطة أو أنها تجميلية أو شكلية، بل إن المطلوب تغيرات جوهرية تصيب موقع صنه القرار، والتأثير عليه وبشكل يجعل من الدول الأعضاء مقتنعة بسيادة دور المنظمة الدولية، بما يحقق العدالة والمساواة بين جميع الدول، وذلك بتوسيع اختصاصات جميع الهيئات العاملة في الأمم المتحدة لاسيما الجمعية العامة والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وذلك بإعطاء دور أكبر وأشمل.

فقد أصبحت الحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى للإصلاح الفعلي وليس الدعوة له من هنا هناك، إن العودة مرة أخرى إلى إحياء قيم ايجابية تحكم العلاقات بين النظام والتنظيم الدوليين ويأخذ بالاعتبار التطورات المتلاحقة على الأصعدة كافة، سيؤدي وسيعبر في نهاية المطاف عن ديمقراطية العلاقات الدولية.

كذلك الأمم المتحدة بحاجة على الإصلاح بشكل شامل وجذري لاسيما فيما يتعلق بتشكيل مجلس الأمن الذي أصبح أكثر من أي وقت إلى توسيع عدد أعضائه بما يحقق المساواة بين

مختلف الشعوب الأعضاء في الأمم المتحدة، كذلك يجب تحديث الإدارة في المنظمة وإصلاح دورها في حفظ السلم والأمن الدوليين.

ونلاحظ أن عجز الأمم المتحدة في القيام بواجبها وفي فشل الإصلاح يكمن في عدم وجود إرادة حقيقية للتغيير وعدم نضج المجتمع الدولي والخلافات بين الدول وعدم وضوح الرؤى وهيمنة القطب الواحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية والتي إن لم تتخلى على أساليب الهيمنة والسياسيات الانفرادية بعيدا عن الأمم المتحدة والشرعية الدولية، فلن يكون بعيدا اليوم الذي تلقي فيه الأمم المتحدة مصير عصبة الأمم المتحدة.

وعليه، فإن مستقبل الأمم المتحدة يبقى إلى حد كبير مرتبطا بمستقبل النظام الدولي وما ستؤول إليه التوازنات القوى فيه، ونظرة هذه القوى إلى الدور الذي يفترض أن تؤديه المنظمة في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية.